

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ « بالتفويض »

باعتتماد الموازنة التخطيطية للغرفة التجارية محافظة المنوفية

وسوق الجملة التابع لها

عن العام المالى ٢٠١٨

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية والهيكل التنظيمى للغرفة وللائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال

لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٠١٧/٩/١٨

باعتتماد الموازنة التخطيطية للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٨/٢/٢٥ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٨ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٧٤٥٢٧٠٤ ج (فقط سبعة ملايين وأربعمائة واثنان وخمسون ألفاً وسبعمائة وأربعة جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٦٨٤٣١٨٤ ج (فقط ستة ملايين وثمانمائة وثلاثة وأربعون ألفاً ومائة وأربعة وثمانون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٦٠٩٥٢٠ ج (فقط ستمائة وتسعة آلاف وخمسمائة وعشرون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٦/٢/٢٠١٨

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد